المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
Impact factor isi 1.304

العدد الثاني والعشرون / كانون الأول 2023

ماحكم به سيبويه بـ(أجودَ) و(الأجودِ) في كتابه "باب الإدغام أنموذجا "

إعداد
أماني بنت عريعر معلا الرويلي

الملخص.

تكشف هذه الدراسة المسائل التي حكم فيها سيبويه بـ(أجود) و(الأجود) في كتابه في باب الإدغام، وقد جاءت في ستة مواضع، واقتضت طبيعة الدراسة اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال تأصيل المادة العلمية من (كتاب) سيبويه، والاستئناس بما أورده النحاة وخاصة شُرّاح (الكتاب) حول المسائل المطروحة، ومدى موافقتهم لسيبويه في الحكم على كل مسألة، ومناقشة النص وتحليله للتوصل إلى النتائج. التي كان من أهمها:

- أن سيبويه لا يطلق الحكم النحوي جُزافًا؛ بل بالاعتماد على أسس ومعايير معينة، والأسس التي اعتمد عليها عند إطلاق الحكم بـ(أجود): السماع، والقياس، والفصاحة، والأصل في الاستعمال اللغوي عند العرب.
- أن سيبويه حين يفاضل بين جواز أمرين، يضع نصب عينيه الناحية التركيبية والدلالة اللغوية، ومراعاة حال المخاطَب، وصحة الاستعمال عند العرب.

Abstract.

This research reveals the issues which Sibawayh judge on (the better) and (the best) in his book, and the research follow the descriptive analytical method through rooting the scientific material from Sibawayh's (book), and referring to what the grammarians said, especially the the explainer of (the book) about the raised issues, and how much they agree with Sibawayh in judging on every issue, and text discussion and analysis to reach the results.

At the conclusion of this research,
I summarize the most important results as follows:

1- Sibawayh does not make grammatical judgments arbitrarily; Rather, by relying on certain foundations and standards, and the foundations that were

relied upon when issuing the judgment of “the best”: hearing, analogy, eloquence, and the origin of linguistic usage among the Arabs.
2-When Sibawayh differentiates between the permissibility of two matters, he takes into account the syntactic aspect and linguistic significance, taking into account the situation of the addressee, and the correctness of usage among the Arab
Keywords: Sibawayh book, linguistic significance, grammatical rule, Arab usage, the study.

المقدمة :

عُني اللغويون قديمًا وحديثًا باللغة العربية وقضاياها المختلفة: أصواتًا وصرفًا ونحوًا ودلالةً، وظهرت في ذلك مؤلفات كثيرة عني بها أهل العلم شرحًا وتفصيلاً، وإيجازًا واختصارًا، وكان في مقدمة هؤلاء أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت 180هـ)، الذي بلور –رحمه الله– أسس العربية وقواعدها من خلال كتابه (الكتاب)؛ ومن ثم كان هذا السفر الجليل في صدارة المؤلفات التي خدمت اللسان العربي.

كان سيبويه في (الكتاب) مؤسسًا لكثير من القضايا النحوية والصرفية واللغوية، وضمّنها كثيرًا من مصطلحات الأحكام، مثل: (واجب، وجائز، وحسن، وأحسن، وضعيف، وقبيح). وعمد إلى وضع الضوابط والحدود اللغوية، وكان من بين تلك الضوابط والأحكام النحوية، حكمه على بعض المسائل بأنها (أجود)، أو (الأجود)، وكان من أوائل النحاة الذين استخدموا هذين المصطلحين في أحكامه.ومن القضايا الصرفية التي تناولها سيبويه بالشرح والتوضيح ثم التفسير والتعليل الإدغام، وهو من الظواهر اللغوية الهامة التي وجدت عناية من علماء اللغة والنحو والتجويد والقراءات وهو "أن يتصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيران لشدة اتصالهما حرفًا واحدًا، ينطق بهما دفعة واحدة"[1] سواء كانا متماثلين أو متجانسين. وهذه الدراسة محاولة للكشف عن الأسس العلمية والمعايير التي اعتمد عليها سيبويه للحكم على بعض المسائل بـ(أجود والأجود) في باب الإدغام.

أولا: أجود والأجود

[1] -نهر،هادي:الشرح المعاصر لكتاب سيبويه، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2014م. (4/ 321).

كان سيبويه يعبر بهما عن الأفضل والأفصح في استعمال العرب، وكان دليله في ذلك استعمال العرب ثم سريان الرأي على قواعد العربية، ثم مرونة الاستعمال، وأخيرا وهو الأهم قابلية اللغة المنصوص على جودتها في النطق، وهو أساس في العربية؛ إذ إن اللغة منطوقة مستعملة، والكتابة توثيق فقط، ولعل المسائل التي حكم سيبويه فيها بـ(أجود)، و(الأجود) يكون الترجيح والنتيجة فيها معبرة عن هذه المعاني عند سيبويه.

أجود لغة واصطلاحا:

أجود لغة من: "جاد الشيء يَجُود جُودة، بالضم، وجَودَة، بالفتح: صار جَيِّدًا. وأَجادَهُ غيره فجادَ، والتجويدُ مثلُه، وقد قالوا: أَجْوَدَهُ، كما قالوا: أطالَ وأطْولَ، وأطابَ وأطْيَبَ، على النُّقْصَان والتَّمام. ويقال: هذا شيء بَيِّنُ الجُودةِ والجَوْدة، وقد جاد جودةً، وأَجاد: أتى بالجَيِّد من القول أو الفعل. ويقال: أَجادَ فُلانٌ في عَمله وأَجْوَدَ، وجَادَ عَمَلُهُ يَجودُ جودَةً، وكل بمعنى الحسن والاتقان"[1].

وفي الاستعمال الاصطلاحي هو بمعنى الصحيح، قالوا: هو اصطلاح يستخدمه أهل الحديث، وهو يساوي الصحيح. [2].

وهو أدق تعبير من الممكن الذي قد يأتي معبرا عن معنى الأجود في اللغة أو الجيد، وإنما فرق سيبويه فعبر بالجيد، ومرة بالأجود، وضم إلى الأجود التعبير بالأكثر والأقوى ونحو ذلك، ليعرفنا أن الصحة في اللغة والجودة والقرب من الصواب درجات تتفاوت، وأن اللغة تحتمل الخلاف، والرأي فيها والصواب متعدد، وهذا دليل على مرونة اللغة العظيمة، ودقة التعبير عند سيبويه والمبالغة في وزن الرأي ووضعه موضعه الصحيح.

والمطلع على كتاب سيبويه يلحظ أنه جعل أصوب الآراء هو ما عبر عنه بـ (أجود) و(الأجود) أو أضاف إليه أكثر وأحسن وأقيس.

([1]) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: عبد الكريم الغرباوي، ط1، الكويت: مؤسسة الكويت للتقديم العلمي، 1422هـ - 2001م. (527/7).

([2]) هلال، هيثم. معجم مصطلح الأصول. تحقيق: محمد ألتونجي، ط1، بيروت: دار الجيل، 2003م - 1424هـ، ص 111.

فقال في الأحسن مع الأجود: "وإذا قلت: له صوت، فالذي في اللام هو الفاعل وليس الآخر به، فلما بنيت أول الكلام كبناء الأسماء كان آخره أن يجعل كالأسماء أحسن وأجود، فصار كقولك: هذا رأس رأس حمار، وهذا رجل أخو حرب، إذا أردت الشبه"[1].

وقال في جمع الأقيس مع الأجود: "فإذا سميت رجلا برجلين فإن أقيسه وأجوده أن تقول: هذا رجلان ورأيت رجلين، ومررت برجلين، كما تقول: هذا مسلمون ورأيت مسلمين. ومررت بمسلمين"[2].

وقال في جمع الأكثر والكثير مع الأجود: "اعلم أنك كل ممدود كان منصرفا فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في الجر والنصب؛ بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك. وذلك نحو قولك: (علباءان)؛ فهذا الأجود الأكثر"[3].

فيجمع سيبويه إلى الأجود أحسن وأكثر وأقيس، أو كثير، والتعبير بهذه الألفاظ مضافة إلى حكم الترجيح؛ لاعتبارات وهي: اعتبار القياس وهو أساس، والثاني اعتبار الأصل في الاستعمال وهو أصل في اللغة؛ لأنها بالأحرى استعمال، والثالث حسن التعبير، وهو البيان، وهو لا ينفك في النحو عن بلاغة القول، فهما متعاونان في إخراج المعنى في أبهى حلة وبيان، وكأن الأجود قالب أسسه على هذه الاعتبارات، أو منها خرجت.

ثانيا: المسائل التي حكم فيها سيبويه بـ(أجود و الأجود) في باب الإدغام:

([1]) ، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط5. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1430هـ 2009م 365/1.

([2]) المرجع السابق: 232/3.

([3]) سيبويه، الكتاب: 391/3.

المسألة الأولى:

في "باب الإدغامِ في الحروفِ المتقاربة التي هي من مُخْرَج واحد"[1]

قال سيبويه رحمه الله : "والحروف المتقاربة مَخارجُها إذا أدغمتَ؛ فإنَّ حالها حال الحرفينِ اللذين هما سواءٌ في حُسْن الإدغام ... وتكون مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء بيِّنةً، موضُعها من الفم. وذلك أنَّ هذه الستَّة تباعدت عن مُخْرَج النون وليست من قَبيلها، فلم تُخْفَ ههنا، كما لم تُدغَم في هذا الموضع، وكما أنَّ حروف اللسانِ لا تُدغَم في حروف الحَلْق، وإنَّما أُخفيت النونُ في حروف الفم كما أُدغمتْ في اللام وأخواتها، وهو قولك: مِنْ أَجْلِ زيدٍ، ومِن هُنَا، ومِن خَلْفٍ، ومِن حاتِمٍ، ومِن عَلَيْكَ، ومَنْ غَلَبَك، ومُنْخُلٌ[2]. بيّنةٌ، هذا الأجودُ الأكثرُ. وبعضُ العرب يُجْرِي الغينَ والخاءَ مجرى القافِ"[3].

هذه المسألة في النون الساكنة إذا لقيها حرف من حروف الحَلْق، وهي النون الخالية من الحركة ويُقال لها: النون الخفيفة –كما ذكرها سيبويه– ومُخْرَجُها من الخياشيم، ويُطلق عليها أيضًا النون الخفية[4]. وذكر ابن الباذش (ت540هـ)[5] أنها سُمّيت تنوينًا؛ للتفريق بينها وبين النون الزائدة المتحركة في التثنية والجمع[6]، فإذا لقيها حرف من حروف الحلق

---

(1) سيبويه، الكتاب، 445/4.

(2) المُنْخُل: أداة للنخل وهو ما يُنْخَلُ به، وهو أحد ما جاء من الأدوات على مُفعُل بالضم. الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، 1125/4.

(3) سيبويه، الكتاب، 454/4.

(4) ينظر: المرجع السابق: 434/4، وابن يعيش، شرح المفصل، 126/10.

(5) هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف، أبو جعفر بن الباذش الأنصاري الغرناطي، خطيب وإمام ومُحدّث ثقة، وممن قرأ عليهم: أبيه، وعبد الله بن أحمد الهمداني الجياني، وألّف كتاب الإقناع في القراءات السبع، وكتاب الطرق المتداولة في القراءات، حرّر أسانيده وطرقه؛ لكنه مات قبل أن يكمله (ت 540هـ). ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 79/1.

(6) ينظر: ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري. كتاب الإقناع في القراءات السبع. تحقيق: عبد المجيد قطامش، ط1، دمشق: دار الفكر، 1403هـ، ص246.

الستة، وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء؛ فحكمها الإظهار، وهو أحد أحكام النون الساكنة. وبعض العرب يُجري الغين والخاء مجرى القاف؛ فيُخفي النون، وإظهارها بعد الغين والخاء هو موضع الحكم بالأجود في هذه المسألة.

وذكر سيبويه أن النون الساكنة مع حروف الحلق تكون ظاهرة بيّنة، والإظهار عكس الإخفاء، وهو: البيان: أي إبداء الشيء الخفي[1]. وتظهر النون مع حروف الحلق، سواء في كلمة واحدة، نحو قوله تعالى: (وَيَنْؤَنَ)[2]، أو في كلمتين نحو قوله تعالى: (مِنْ خَيْرٍ)[3]؛ وذلك لأن الحروف الستة مُخرجها من الحَلْق، فبعدت بذلك عن مُخْرَج النون؛ فتظهر النون في النطق بيّنة من الفم، ولم تُدغم؛ لأنه لا يحسن فيها الإدغام مع حروف الحلق؛ لعدم وجود مُسوّغ له لبُعد مخارجُها، ولا يحسن إخفاؤها أيضًا كما تخفى مع حروف الفم؛ لأن النون من حروف الفم، كما لا تُقلب النون مع حروف الحلق؛ لأن القلب فيه إخفاء للنون.

ويرى سيبويه إظهار النون مع حروف الحلق، وحكم بأنه الأجود الأكثر، وذكر أن الإظهار في الحروف التي من مُخرج واحد – وليست متماثلة– أحسن من إدغامها؛ لأنها مختلفة، بل إن الإظهار في المختلفة المخارج أحسن؛ لأنها أشد تباعدًا، حيث قال: "الإظهار كلما تباعدت المخارج؛ ازداد حُسنًا"[4].

وذكر سيبويه أن بعض العرب يُخفي النون مع الغين والخاء فيجريها مجرى القاف، نحو: (مُنْخُلٌ)، و(مُنْغُلٌ)[5]؛ وذلك لقرب مخرجُهما من مُخْرَج القاف؛ لأن مُخْرَج القاف من أقصى اللسان وما فوقه من الحَنَك الأعلى –كما وصفه سيبويه– ومُخْرَج الغين والخاء أدنى الحلق فهما أقرب إلى الفم، فأجازوا الإخفاء معهما وأخفوا النون كما تُخفى مع حروف

---

(1) ينظر: الخليل بن أحمد، كتاب العين، (ظ هـ ر)، 80/3.

(2) سورة الأنعام، من آية 26.

(3) سورة البقرة، من آية 197.

(4) سيبويه، الكتاب، 446/4.

(5) ينظر: المرجع السابق: 451/4-454.

اللسان والفم؛ لأن النون من حروف الفم وتُخفى مع حروف الفم – لقرب المخارج– فتكون خفية مخرجها من الخياشيم مع حروف الفم، وأكثر الحروف حروف الفم وأصل الإدغام لها؛ لكن لما كان للنون مخرج من غير الفم – وهو الخياشيم– كان أسهل وأخفَّ عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، مع علمهم أن موضع النون من الفم، والعرب تميل إلى الخفة في النطق، فاختاروا إخفاء النون مع حروف الفم؛ إذ لا يؤدي ذلك إلى اللبس.

وبما أن مخرج الغين والخاء قريب من مخرج القاف، والقاف من حروف الفم؛ فقد أخفوا النون معهما كما تخفى مع القاف؛ لقرب المخارج[1]. ويرى سيبويه أن إظهار النون مع الغين والخاء أجود وأكثر من إخفائها؛ لأنهما من حروف الحلق، وإن قرب مخرجهما من مخرج القاف، فالنون تظهر مع الحروف الحلقية.

وممن ذهب مذهب سيبويه المبرد؛ إذ يرى إظهار النون مع الغين والخاء، وألا تخفى النون معهما كحالها مع حروف الفم؛ وعلة ذلك لأنهما من حروف الحلق، وإن قربا من الفم، فحروف الحلق ليست بأصل للإدغام[2]. وحكم ابن السراج بأن إظهار النون مع حروف الحلق جميعها هو الأجود والأكثر، وإن كان بعض العرب يخفيها مع الغين والخاء[3].

وتبعهما أبو علي الفارسي في إظهار النون مع الحروف الستة إظهارًا واضحًا، وإن أخفاها قوم مع الغين والخاء؛ لكن الأكثر البيان[4]. وكما ذكر مكي بن أبي طالب أن القراء أجمعوا على أن النون الساكنة تظهر في القرآن الكريم مع حروف الحلق الستة، سواء في كلمة أو كلمتين؛ لبُعد مُخرج النون عن الحلق؛ ولذا لم يحسن الإدغام، وكان لا بد من الإظهار وهو الأصل، وإنما يجوز الخروج عن الأصل إلى الإدغام؛ لكن في حالة تقارب المخارج، وإدغامها في حروف الحلق لحنًا؛ لبُعْد جوازه[5].

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، 454/4.

(2) ينظر: المبرد، المقتضب، 344/1.

(3) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 418/3.

(4) ينظر: أبو علي الفارسي، التعليقة، 184/5، والتكملة، ص 278.

(5) ينظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، 161/1.

وممن تبع مذهب سيبويه أيضًا الأعلم الشنتمري[1] وابن الباذش، الذي ذكر تقسيم الأهوازي[2] لحروف الحلق إلى ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه الإظهار، وهو العين والهمزة. وقسم متفق فيه على أن الإظهار والإخفاء ممكن لكنه لم يرد، وهو العين والحاء. وقسم يجوز فيه الإظهار والإخفاء، وقد ورد كلاهما، وهو الغين والخاء. وعقّب ابن الباذش على كلام الأهوازي بأن جواز إخفاء النون مع الغين والخاء صحيح، أما إمكان الإخفاء مع العين والحاء فلم يذكره سيبويه[3]. وتقسيم الأهوازي من حيث وجوب الإظهار أو جوازه كان تبعًا لقرب مُخرج حرف الحلق وبُعده عن مخرج النون، فالهمزة والهاء أبعد حروف الحَلْق عن مُخرج النون؛ فوجب فيهما الإظهار، ولعله جوّز في العين والحاء الإخفاء، وإن لم يرد الإخفاء فيهما؛ لأنهما متوسطتان في البُعد عن مخرج النون، أما الغين والخاء فيجوز فيهما الإخفاء؛ لوروده عند بعض العرب، ولأنهما أقرب حروف الحلق إلى مُخرج النون.

وممن ذهب مذهب سيبويه كذلك في إظهار النون مع حروف الحلق الستة العكبري[4]، وابن يعيش، الذي ذهب إلى إظهار النون مع الغين والخاء، وحكم بأنه أجود وأكثر من إخفائها[5]، ومنهم أيضًا: ابن عصفور[6]، وابن الحاجب[7]، وابن مالك[8].

---

(1) ينظر: الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، 414/3.

(2) أبو علي الأهوازي، وهو الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز، شيخ القراء في عصره، ومحدّث وإمام كبير، من مؤلفاته: الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة (ت 446هـ). ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 200/1- 202.

(3) ينظر: ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع، 253/1-254.

(4) ينظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 475/2.

(5) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 145/10.

(6) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، 2/ 695، والمقرب، 14/2.

(7) ينظر: ابن الحاجب، الكافية في علوم النحو، ص99.

(8) ينظر: ابن مالك، الكافية الشافية، 2193/4، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص84.

وبعد، فالراجح إظهار النون الساكنة مع الغين والخاء، وهو الأجود والأكثر من إخفائها كما تخفى مع حروف الفم؛ وذلك لاعتبار أصل الاستعمال، فالأصل في الكلام إظهار وإبانة كل حرف من مخرجه، والفرع عليه وهو الإدغام، والعرب تدغم في الحرفين المثلين أو المتقاربين، وذلك لتقارب المخارج؛ طلبًا للخفة في النطق؛ لأن النطق بالمثلين ثقيل، والإدغام ليس أصل في حروف الحلق. ولا تخفى النون مع الحروف الستة أيضًا، فالإخفاء قريب من الإدغام؛ ولأن إخفاء النون يكون مع حروف الفم؛ لأنها أكثر الحروف ويكون مُخرجها من الخياشيم، في حين يكون مخرج النون مع حروف الحلق من الفم، فإذا عُدمت علة تقارب المخارج كمخرج الغين والخاء – وهو من الحلق– بعُد عن مُخرج النون الساكنة من الفم؛ كان لا بد من الرجوع إلى الأصل، وهو الإظهار وإبانة النون الساكنة، فلا إخفاء فيها ولا إدغام؛ وهو ما جوّده سيبويه. والنون الساكنة تظهر مع الغين والخاء فهما من حروف الحلق وإن قربتا من مُخرج الفم، ووجه التجويد الرجوع إلى الأصل، وهو ما اشتهر أيضًا عند قراءة القرآن الكريم. وبالإضافة إلى ذلك، فهو الأكثر الشائع في الاستعمال اللغوي عند العرب، فكلما تباعدت المخارج؛ ازداد الإظهار حسنًا؛ لذا قرن سيبويه الحكم بالأكثر.

المسألة الثانية:

في "باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا"[1]

قال سيبويه رحمه الله : "الذالُ والثاءُ منزلة كل واحدة منهما من صاحبتها منزلةُ الدال والتاء، وذلك قولك: (خُثَّابِتًا) و(ابْعَذَّلِكَ)[2]. والبيانُ فيهن أمثلُ منه في الصاد والسين والزاي؛ لأنَّ رَخاوتهنَّ أشدُّ من رَخاوتهن؛ لانحراف طَرَف اللسان إلى طَرَفِ الثَّنايا ولمْ يكن له رَدٌّ. والإدغام فيهن أكثرُ وأجودُ؛ لأنَّ أصلَ الإدغامِ لحروف اللسان والفم،

(1) سيبويه، الكتاب، 460/4.

(2) (خُذ ثَابِتًا)، و(ابْعَث ذَلِكَ).

وأكثرُ حروف اللسان من طَرَف اللسان وما يخالِط طَرَف اللسان، وهي أكثر من حروف الثَّنايا"[1].

هذه المسألة في إدغام المتقاربين في المُخْرَج من حروف طرف اللسان والثنايا، وعرّف سيبويه إدغام الحرفين بقوله: "اللذينِ تَضع لسانَك لهما موضعًا واحدًا لا يزول عنه"[2]؛ وذلك لتقريب الأصوات طلبًا للخفة في النطق. ويقع الإدغام في الحرفين المثلين أو المتجانسين، أو المتقاربين، فالتماثل أن يتطابقا مخرجًا وصفة، كالدال في الدال، ويكون التقارب إما تقاربًا في المُخرج، أو في الصفة، أو فيهما معًا، كالقاف في الكاف. والتجانس أن يتفقا في المُخرج، ويختلفا في الصفة كالثاء في الذال[3]، فيجوز فيهما البيان والإظهار، كما يجوز إدغامهما، وإدغامهما هو موضع الحكم بأجود في هذه المسألة.

وذكر سيبويه إدغام الذال في الثاء، وإدغام الثاء في الذال؛ لأنهما من حيز واحد، نحو: (خُثَّابِتًا)، و(ابْعَذَّلِكَ)، ومنزلة كل منهما من صاحبه بمنزلة الدال والتاء، فجاز إدغامهما، بقلب الأول إلى جنس الثاني، ثم إدغامه فيه. وتتفاوت حروف الفم في حسن البيان بعضها عن بعض، فبيان حروف ممّا بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، وهي: الظاء، والذال والثاء، قبل حروف الصفير وهي: الزاي، والسين، والصاد؛ أحسن من بيان بعضها قبل بعض. فمُخرج الظاء وأختيها أقرب إلى مُخرج بعضها بعض من مخرج حروف الصفير[4].

وذكر سيبويه أن بيان الذال والثاء أمثل من بيان حروف الصفير؛ لأن رخاوة الظاء وأختيها أشد من رخاوة حروف الصفير؛ لانحراف طرف اللسان إلى طرف الثنايا، ولم يكن هناك رادّ للسان فيخرج عند النطق بهن عن الأسنان. أما حروف الصفير فمُخرجها من

---

(1) سيبويه، الكتاب، 462/4.

(2) المرجع السابق: 437/4.

(3) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن عبد الله. التصريف الملوكي، تحقيق: محمد سعيد الحموي، مصر: شركة التمدن الصناعية بالقربية، ص 62.

(4) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، 703/2.

بين طرف اللسان وفويق الثنايا، وعند النطق بهن تُطبق الأسنان العليا على السفلى، فلا يخرج اللسان من الفم[1].

وحكم سيبويه أن إدغام حروف الصفير بعضها في بعض أجود وأكثر من إدغام الظاء والذال، والثاء، وإدغام الطاء وأختيها في حروف الصفير أجود وأكثر من إدغام الظاء وأختيها في الصاد والسين والزاي؛ لأن الإدغام أصل في حروف الفم واللسان؛ وذلك لكثرتها فأكثر حروف الفم من طرف اللسان وما يخالط طرف اللسان، وحروف الفم تسعة عشر حرفًا، منها اثنتا عشر حرفًا من طرف اللسان، والظاء والذال والثاء حروف الثنايا، وهي رخوة وعند النطق بها يخرج طرف اللسان عن الثنايا، في حين لا يخرج عند النطق بحروف الصفير والنطق بالطاء وأختيها، وقد اشتركن في هذا، واختلفت الظاء وأختاها عنهن؛ لذا كان إدغام الطاء وأختيها في حروف الصفير أجود وأكثر من إدغام حروف الثنايا في الصاد والسين والزاي.

وهي تتفاوت كذلك في البيان، فإدغام الحرفين الأقرب إلى بعضهما في المُخرج أجود من البيان فيهما، فالظاء والذال والثاء من موضع واحد، وإدغام بعضها في بعض أحسن من البيان فيها، في حين أن البيان فيها أحسن قبل حروف الصفير؛ لقرب بعضها إلى بعض منه إلى حروف الصفير. وإدغام الطاء والدال والتاء في بعضها بعض أحسن من بيانها، وهي أقرب إلى حروف الصفير من الظاء وأختيها. والبيان في الظاء وأختيها أمثل؛ لأنها أبعد من الصاد وأختيها؛ لذا قال سيبويه: إن البيان في الظاء والذال والثاء مع الصاد والسين والزاي أمثل[2].

وجاز الإدغام في الحرفين المتقاربين في الصفة وإن اختلفا مخرجًا، نحو: الياء والواو، فمخرج الواو من الشفة، ثم تهوى في الفم، ومخرج الياء من وسط اللسان بينه وبين وسط

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، 462/2، ابن عصفور، الممتع في التصريف، 704/2-705.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، 462/2، وأبو علي الفارسي، التعليقة، 194/5-195، والرضي الأستراباذي، شرح الشافية، 283/3.

الحنك الأعلى، وهما بمنزلة تقارب المخارج فيحسن الإدغام؛ لأن التقارب بينهما في الصفة، فهما مشتركتان في المدّ واللين إذا التقيا، وكانت الأولى منهما ساكنة؛ تُقلب الواو ياء وتدغم في الياء، يُقال: (لويت يده ليّة)، وأصله: (لَوْية). وتُدغم النون كذلك في الميم وإن اختلفتا مخرجًا؛ لكنهما اشتركتا في الصفة وهي الغُنّة[1]. فإذا حسُن إدغام المتقاربين في الصفة – وإن تباعدا في المُخرج– فإدغام المتقاربين في المُخرج أحسن.

وممن ذهب مذهب سيبويه المبرد، الذي يرى أن الإدغام في حروف الفم واللسان[2]، كما يرى ابن السراج أن الذال والثاء تُدغم كل منهما بالأخرى، وأن البيان فيهن أمثل منه في حروف الصفير[3]. وحكم السيرافي بما حكم به سيبويه (أن الإدغام فيهن أجود وأكثر من البيان فيهن)، ويرى أن إدغام الحرفين اللذينِ يلتقيان من مخرج واحد، ويكون الأول ساكنًا والثاني متحركًا من حروف طرف اللسان؛ فإنه يكون أجود؛ لأن الإدغام أصل في حروف اللسان، وأكثر حروف الفم من طرف اللسان، وهي أكثر من حروف الثنايا، وكل حروف الثنايا من طرف اللسان، وليست كل حروف طرف اللسان من طرف الثنايا[4].

وتبع أبو علي الفارسي سيبويه، حيث يرى أن البيان وترك الإدغام في الظاء والذال والثاء أمثل من تركه في الحروف الشديدة؛ لأن الرخوة يجري الصوت فيها، وهذا الجريان والامتداد للصوت يكون فصلاً بين الحرفين، في حين أن الشديدة لا يجري فيها الصوت؛ فلا فصل بينهما[5].

كما ذهب ابن يعيش إلى إدغام حروف طرف اللسان وأصول الثنايا بعضها في بعض، إلا حروف الصفير فإنه يُدغم بها ولا تُدغم في غيرها؛ لما لها من ميزة الصفير، وإذا

(1) ينظر: المبرد، المقتضب، 356/1، وابن يعيش، شرح المفصل، 134/10.
(2) ينظر: المبرد، المقتضب، 351/1.
(3) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 425/3.
(4) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 439/5.
(5) ينظر: أبو علي الفارسي، التعليقة، 194/5.

أدغمت ذهبت هذه الميزة، ويرى أن الأقيس إبقاء الإطْباق مع الحروف المُطْبقة، وأن الأحسن إدغام المهموس في المجهور[1].

ووافق ابن عصفور سيبويه؛ إذ رأى أن الإدغام والبيان في بعض حروف طرف اللسان والثنايا أحسن من بعض، تبعًا للتقارب بين الحرفين، وكلما كان الحرف أقرب إلى صاحبه؛ كان الإدغام أحسن، وكلما بعُد الحرفان قوي البيان، فبيان الطاء والدال والتاء، والظاء والذال والثاء، قبل حروف الصفير أحسن من بيانها قبل بعضها بعض؛ وذلك لقرب بعضها لمُخرج بعض منها إلى حروف الصفير. وبيان الظاء وأختيها إذا وقعت قبل بعضها أحسن من بيان الطاء وأختيها؛ لرخاوة الظاء وأختيها، ولا يُدغم حرف في مقاربه إلا أن يكون الثاني متحركًا، فإذا كان ساكنًا؛ فالحكم الإظهار[2].

ووافقهم الرضي الأستراباذي، وذكر أن سيبويه حكم بأن إدغام حروف الصفير بعضها في بعض أكثر من إدغام الظاء والذال والثاء في بعضها بعض؛ لأن الظاء وأختيها يخرج طرف اللسان عند النطق بها عن أطراف الثنايا، أما حروف الصفير فلا يخرج، بالإضافة إلى أن اعتماد الإدغام على الحرف داخل الفم عند النطق به؛ أسهل من الاعتماد على الحرف الرخو الخارج عن أطراف الثنايا[3]. وتبعهم أبو حيان كذلك، ورأى أن بقاء الإطباق في الطاء والظاء أولى من ذهابه، وأن ذهاب الإطباق مع الدال أقوى من ذهابه مع التاء[4].

وبعد، فالراجح إدغام الطاء والدال والتاء في حروف الصفير: الصاد والسين والزاي، وإدغام حروف الصفير بعضها في بعض؛ أجود من إدغام حروف الثنايا: الظاء والذال والثاء فيها، كما حكم سيبويه بأنه أجود وأكثر؛ وذلك لرخاوة الظاء وأختيها، فعند النطق بها يخرج طرف اللسان عن أطراف الثنايا، في حين لا يخرج اللسان عند النطق بحروف الصفير، ولا عند النطق بالطاء وأختيها، حيث تطبق الأسنان العليا على

(1) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 10/145-146.
(2) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، 704/2، والمقرب، 17/2.
(3) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الشافية، 283/3.
(4) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، 707/2.

السفلى. كما أن الإدغام في حرف داخل الفم؛ أسهل من إدغام حرف رخو خارج عن الأسنان، فقرب مخرج الطاء من حروف الصفير؛ جعل الإدغام أجود، وهو أجود منه في الظاء وأختيها؛ لبُعد مخرجها عن مخرج حروف الصفير.

ويعدُّ الإدغام أجود أيضًا؛ لاعتبار الأصل، فالإدغام أصل لحروف الفم واللسان وذلك لكثرتها، فأكثر حروف الفم من طرف اللسان، وهي أكثر من حروف الثنايا؛ لذا قرن سيبويه الحكم بأكثر، فالعرب تنفر من هذا الثقل في النطق، وتلجأ إلى الإدغام برفع اللسان عن الموضع رفعة واحدة للنطق بالحرف في إدغام المثلين. وأما المتقاربان فيُقلب الحرف الأول إلى لفظ الحرف الثاني ويُدغم فيه، والحرفان المتقاربان كالحرفين المثلينِ في حسن الإدغام. فالإدغام هو جعل الحرفين حرفًا واحدًا في النطق، يرتفع اللسان بهما رفعة واحدة.

وهكذا تكمن أهمية الإدغام في تقريب الصوت من الصوت، وصار هذا الالتقاء للأصوات في اللغة، والنابع من تقارب المخارج، أو تماثل الحرفين، أو تجانسهما له دور في ضبط نغم اللغة وتناسقه.

المسألة الثالثة:

في "باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثَّنايا"[1]

قال سيبويه رحمه الله: "تُدغم الطاءُ، والدالُ، والتاءُ في الشينِ؛ لاستطالتها حين اتصلتْ بمُخرجها ... وتُدغم الظاءُ والذالُ والثاءُ فيها؛ لأنّهم قد أنزلوها منزلة الضادِ، وذلك

(1) سيبويه، الكتاب، 4/ 460.

قولك: (احْفَشَّنْباءَ)، و(ابْعَشَّنْباءَ)، و(خُشَّنْباء)[1]. والبيانُ عربيٌّ جيّد، وهو أجودُ منه في الضادِ؛ لبعد المُخرجين، وأنه ليس فيها إطباقٌ، ولا ما ذكرت لك في الضادِ"[2].

هذه المسألة في إدغام حروف طرف اللسان والثنايا في الضاد والشين، فالحروف المتقاربة يحسُن إدغامها، حالها حال الحروف المتماثلة، وإذا تباعدت المخارج يقوى الإظهار. ومن الحروف التي تُدغم في مقاربها: الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء؛ فجاز إدغامها في الضاد والشين، كما يجوز الإظهار، وإظهارها هو موضع الحكم بأجود في هذه المسألة.

وذكر سيبويه أن الطاء، والدال، والتاء قد تُدغم في الضاد؛ وذلك لتقارب المخارج، نحو: (اضْبِضَّرَمةَ)، و(انْعَضَّرَمةَ)، فصوت الضاد من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، وتتصل بمخرج اللام؛ لكنها تطأطأت عنها حتى اتصلت بما اللام فوقه من الأسنان، كما عبر بذلك سيبويه[3]. فهي قريبة من مخرج اللام، واللام تشترك مع الطاء وأختيها، والظاء وأختيها، فهي جميعًا من حروف الفم وطرف اللسان. والضاد حرف مطبق[4]، كالصاد والطاء والظاء، وذكر ابن جني أنه لولا الإطباق لما وُجدت الضاد، قال: "تزول الضاد إذا عدمت الإطباق"[5]. ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، وصارت الصاد سينًا، والظاء ذالاً، فصارت الضاد بالإطباق أكثر مشابهة للطاء. وللنطق بالطاء يُوضع اللسان بين الثنيتين، ولم تقع الضاد من الثّنيّة موقع الطاء لانحرافها؛ لكنها لما قاربت من

---

(2) (احْفَظْ شَنْباءَ)، و(ابْعَثْ شَنْباءَ)، و(خُذْ شَنْباءَ). "الشَّنَبُ: ماءٌ ورقةٌ يجري على الثَّغْر، ويقال: رقة الأنياب مع ماءٍ وصفاء، ورمّانة شَنْباء: هي الإهْلِيلِجِيَّةُ، ليس فيها حَبٌّ، إنّما هو ماءٌ في قِشْر، على خِلْقة الحبّ من غير شَحْم". الخليل بن أحمد، كتاب العين، (ش ن ب)، 2/ 358.

(3) سيبويه، الكتاب، 4/ 466.

(4) ينظر: المرجع السابق4/ 465. (اضْبَط ضَرمة)، و(انْعَت ضَرمة)، والضَّرَمُ من الحَطَب: ما التَهَبَ سريعًا، ومفرده: ضَرَمة. والضَّرَمُ: مصدر ضَرِمَت النَارُ تَضْرَمُ ضَرَمًا. الخليل بن أحمد، كتاب العين، (ض ر م)، 16/3.

(5) الإطباق: هو رفع اللسان إلى الحنك الأعلى مطبقًا له. ابن جني، سر صناعة الإعراب، 61/1.

(1) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 61/1، وابن يعيش، شرح المفصل، 129/10.

الطاء جاز إدغام الطاء فيها؛ وبالتالي جاز إدغام الدال والتاء في الضاد أيضًا؛ لأنهما من مُخرج الطاء نفسه[1].

وذكر سيبويه أيضًا إدغام الظاء والذال والثاء في الطاء وأختيها، كما تُدغم جميعها في حروف الصفير: الصاد والسين والزاي؛ لأنهن جميعًا من حروف طرف اللسان والثنايا، فكان قرب المخارج سببًا لحُسن الإدغام. كما يجوز إدغام الظاء وأختيها بالضاد؛ للتقارب في الصفة، فالظاء والذال والثاء حروف مطبقة ورخوة كالضاد؛ لذا صارت الضاد بمنزلة حروف الثنايا وجاز الإدغام، فيُقال: (احْفَضَّرَمةَ)، و(خُضَّرَمةَ)، و(ابْعَضَّرَمةَ)[2]. ولا تدغم الضاد في حروف طرف الفم واللسان؛ لاستطالة الضاد، والإدغام يذهب بهذه المزية، كما أن الإدغام يكون في الصوت الأقوى، يدغم مقاربه به، ولا يُدغم هو بمقاربه[3].

وذكر سيبويه جواز إدغام الطاء والدال والتاء في الشين؛ لاستطالة الشين حين اتصلت بمخرجها، فصوت الشين من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى، فجاز الإدغام نحو: (انْعَشَّبَنًا). ويرى سيبويه أن إدغام الطاء والدال والتاء في الضاد أقوى منه في الشين؛ لتقارب المخارج، والضاد مطبقة كالطاء؛ فتشابهت معها في الصفة، في حين أن الشين أبعد من الضاد وليس فيها إطباق[4].

وذكر سيبويه جواز إدغام الظاء والذال والثاء في الشين؛ لأنهم جعلوها في منزلة الضاد، نحو: (احْفَشَّنْباءَ)، و(ابْعَشَّنْباءَ)، و(خُشَّنْباء)، وإظهار الحرف وإبانته عربي جيد – كما حكم بذلك سيبويه– بل رجّح إظهار الظاء والذال والثاء مع الشين على الإدغام

---

(2) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 61/1. .

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، 465/4، (احفظ ضرمة)، و(خذ ضرمة)، و(ابعث ضرمة).

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 134/10.

(5) ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/ 466. والأصل (انْعَت شَبَثًا). والشَّبث: دويبة تكون في الأرض، والجمع: الشَّبْثانُ. ويقال: هو العنكبوت الضخم، ولا يرى هذا الخليل، فقد قيل: هي دابة كثيرة القوائم، صفراء شبيهة بالعقرب، وبما تلدغ ولدغتها شديدة، ولا تخرب الأرض. الخليل بن أحمد، كتاب العين (ش ب ث)، 2/ 301.

فيها، وحكم أنه أجود من إظهار الحروف مع الضاد؛ لبُعد المخرجين، فالظاء وأختاها حروف الثنايا، والشين من وسط اللسان، بالإضافة إلى أن الشين ليس فيها إطباق، في حين أن الضاد قد خالطت استطالتها الثّنيّة فقرب المخرج، وفيها إطباق كالطاء والظاء[1].

وممن ذهب مذهب سيبويه ابن السراج، حيث رجّح أن الإدغام في الضاد أقوى منه في الشين، ووجود إظهار الظاء والذال والثاء مع الشين، وقال: "البيان عربي جيد، وهو أجود منه في الضاد"[2]. كما يرى السيرافي أن إظهار الظاء والذال والثاء مع الشين أجود من إظهارها مع الضاد، وأن الإدغام مع الضاد أقوى؛ لأن الضاد لها استطالة خالطت الثّنية، وهذه الحروف من الثنايا، كما أن الضاد مطبقة والإطباق ميزة، وأيضًا لقرب مُخرج الضاد[3]. ووافقهم أبو علي الفارسي[4]، وابن جني[5]، والأعلم الشنتمري[6]، وابن يعيش، الذي يرى عدم إدغام الضاد أو الشين في أحد حروف طرف اللسان والثنايا؛ وذلك لما فيها من زيادة في الصوت على ما يقاربها من الحروف، فلا تُدغم فيما هو انقص منها صوتًا، فيُدغم بها الطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، وإن لم تكن من مخرجها فقد خالطتها، فالضاد فيها استطالة ليست لشيء من الحروف، والشين فيها تفشٍّ في الفم، ولا تُدغم هي في مقاربها شحًّا على أصواتها؛ لئلا تذهب في الإدغام، كما عبّر ابن يعيش[7].

وتبع ابن عصفور مذهب سيبويه، ويرى أن إظهار حروف طرف اللسان والثنايا قبل الشين أحسن من إظهارها قبل الضاد؛ لأن الشين أبعد منها من الضاد، والشين

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، 466/4.

(2) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 427/3. .

(3) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 5/ 442.

(4) ينظر: أبو علي الفارسي، التعليقة، 196/5، والتكملة، ص279.

(5) ينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، 314/1.

(6) ينظر: الأعلم الشنتمري، النكت، 420/3.

(7) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 10/ 133-134.

أشبهتها في جهة واحدة، وهي اتصالها بمخرج حروف طرف اللسان بالتفشي، أما الضاد فتشبهها من وجهين: أنها مطبقة كالطاء والظاء والصاد، والثانية: لما فيها من استطالة[1].

كما يرى الرضي جواز إدغام حروف طرف اللسان والثنايا في الضاد والشين؛ لأنهما خالطا حروف طرف اللسان، فالضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام، وكذلك الشين حتى اتصلت بمخرج الطاء؛ لكن إدغام الظاء والذال والثاء في الضاد أقوى من إدغامها في الشين، وعلّل بما علل به سيبويه ومن سبقه من العلماء؛ بأن الضاد قريبة من الثّنيّة وهذه الحروف من الثنايا، بالإضافة إلى إطباق الضاد، الذي يُعدّ فضيلة على تفشي الشين[2].

وبعد، فإدغام الطاء والدال والتاء في الضاد أقوى من إدغامها في الشين، وأن إظهار الظاء والذال والثاء مع الشين أجود من الإدغام فيها، كما أنه أجود من إظهارها مع الضاد، كما حكم بذلك سيبويه؛ لبُعد مخرج الشين عن حروف الثنايا، كما أن الشين تتصف بالتفشي، وتفتقر إلى صفة الإطباق التي تمتاز بها الضاد، وتشترك بها مع الطاء والظاء والصاد.

والإدغام والإظهار من الظواهر الصوتية التي تتعلّق بقرب المُخرج واتحاد الصفات، فكل ما تقارب المخرجان واتحدت الصفتان؛ حسُن الإدغام، والعكس صحيح. فكلما بعد المُخرج واختلفت الصفة؛ قوي الإظهار. وإظهار الظاء والذال والثاء مع الشين أجود؛ لاعتبار الأصل في الاستعمال أيضًا، فالإظهار أصل، والإدغام فرع عليه، وإنما أجاز العرب الإدغام؛ طلبًا للخِفة في النطق، والبُعد عن الثقل، والاختصار في اللفظ، وهي مقاصد عربية بامتياز.

ويقوم إدغام التقارب على أساس تقارب المُخرج، أو تقارب الصفة، أو كليهما معًا. فمُخرج الشين أبعد من مُخرج الضاد لحروف الثنايا، فالضاد فيها استطالة وإطباق في

(1) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، 703/2.

(2) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الشافية، 282/3-283.

النطق؛ مما قرّبها من حروف الثنايا، في حين أن الشين من شجر اللسان، وفي نطقها استطالة، وفي صوتها تفشٍّ، وحين جاز إدغام الظاء والذال والثاء في الشين؛ لأنهم أنزلوها منزلة الضاد، التي تمتاز باستطالة قريبة من الثّنيّة، فقربت من حروف الثنايا؛ ولأجل القرب صارت الضاد أقوى من الشين للمخالطة.

المسألة الرابعة:

في "باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا"[1]

قال سيبويه رحمه الله: "وقد شبّه بعضُ العرب ممن تُرْضَى عَرَبيّتُه هذه الحروفَ الأربعةَ الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، في (فَعَلْتُ) بهنّ، في (افْتَعَلَ)؛ لأنَّه يُبْنَى الفِعْلُ عَلَى التاءِ، ويُغيّر الفعلُ فتُسكِنُ اللام كما أُسكن الفاء في (افْتَعَلَ) ...، وسمعناهم يُنْشِدون هذا البيت، لعلقمة بن عَبَدة:

وفي كـلِّ حَيٍّ قـد خَبَطَّ بِنْعمَـةٍ فحُقَّ لشَـأْشٍ مِنْ نَداكَ ذَنوبُ[2]

وأعربُ اللغتين وأجودُهما أنْ لا تَقلبها طاء؛ لأنَّ هذه التاء علامةُ الإضمار، وإنَّما

(1) سيبويه، الكتاب، 4/ 460.

(2) البيت لعلقمة بن عبدة في ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: لطفي الصقال، ط1، حلب: دار الكتاب العربي، 1389هـ – 1969م. وفيه (خبطْت) دون إدغام، و(لشأسٍ). وله في (الكتاب) تحقيق عبد السلام هارون وفيه (خبطّ)، و(لشأشٍ) 471/4، وفي(الكتاب) طبعة بولاق وفيه (خَبَطّ)، و(لشأسٍ) 2/ 423، وفي (الأصول في النحو) لابن السراج وفيه (وفي كلّ قوم) 272/3، وفي (النكت) للأعلم الشنتمري 423/3، وفي (شرح المفصل) لابن يعيش 151/10. و(خبطت بنعمةٍ) أي: أنعمت وتفضلت، وأصل الخبط أن تُضرب الشجرة بالعصا حتى تسقط الأوراق فترعاه الأبل والماشية، وضربه مثلا لما يتفضل به، و(شأس): قيل أخوه (شأس بن عبدة)، وقيل ابن أخيه، والذَنوب: الدلو ملأى ماء.

(3) سيبويه، الكتاب، 4/ 471-472.

ISSN: 2709-5312

تجيء لمعنًى"[1].

هذه المسألة في قلب تاء الفاعل إلى طاء لتاء (افْتَعَلَ)، نحو: (خَبَطّه)، و(حِصْطُ عنه)، والأصل: (خَبَطْتهُ)، و(حِصْتُ عنه) دون قلب التاء إلى طاء، وعدم قلبها إلى طاء هو موضع الحكم بأجود في هذه المسألة.

وذكر سيبويه أن بعض العرب شبه تاء الفاعل إذا وقع قبلها أحد حروف الإطباق وهي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء بتاء (افْتَعَلَ)؛ لأن تاء الفاعل إذا اتصلت بالفعل صارت معه ككلمة واحدة، وأسكِنت لام الفعل، وكذلك في تاء (افْتَعَلَ) متصلة معها في كلمة واحدة وأسكنت فاء الكلمة؛ فضارعت تاء الفاعل عندهم تاء (افْتَعَلَ).

واستشهد سيبويه على هذه اللغة ببيت لعلقمة قال فيه: (خَبَطّ)، حيث قلب تاء الفاعل إلى طاء وأدغمها بما قبلها وهي الطاء، تشبيها لها بتاء (افْتَعَلَ) حيث تقلب تاء (الافتعال) طاء، فقالوا: (مُصْطَبِر) من (صَبَرْتُ) على وزن (مُفْتَعِل)، أبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد وهي الطاء[2]، ليسهل عليهم النطق؛ لقرب المُخرجين. إلا أن سيبويه رجح عدم قلب تاء الفاعل طاء، وحكم أن أجود اللغتين وأعربهما أن لا تُقلب طاء؛ لأن هذه التاء هي علامة إضمار وقد جاءت لزيادة معنى، وليست لازمة في الفعل، بدليل أن الفعل إذا أضمر فيه للغائب لا تتصل به التاء، وقال سيبويه عن تاء (افْتَعَلَ): "لم تدخل على أنها تخرج منه لمعنى ثم تعود لآخر، ولكنه بناء دخلته زيادة لا تفارقه. وتاء الإضمار بمنزلة المنفصل"[3]. فقلب تاء (افْتَعَلَ) مطرد فهي وإن كانت زائدة إلا أنها لا تفارقه، في حين أن قلب تاء الفاعل طاء هو عند بعض العرب فهو غير مطرد؛ لأن تاء الفاعل غير لازمة للفعل.

وممن ذهب مذهب سيبويه المازني وحكم أن الجيد إظهار تاء الفاعل بعد الصاد

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/ 467.

(2) المرجع السابق، 4/ 472.

أو إحدى أخواتها[1]، وابن السراج قد صرح أن قلب تاء الفاعل طاء هي لغة ناس من بني تميم، يقولون: (فحصطُ برجلي)، يريدون: (فحصْتُ)، وكذلك يفعلون إذا كان قبل تاء الفاعل طاء وهي لام الفعل[2]. وكذلك ذهب السيرافي مذهب سيبويه ويرى أن الأجود عدم قلب تاء المتكلم أو المخاطب التي هي ضمير الفاعل طاء كما تقلب تاء الافتعال؛ لما بينهما من اختلاف فتاء الفاعل جاءت لمعنى وغير لازمة للفعل، وليست في الإظهار بمنزلة المنفصل[3].

أما أبو علي الفارسي فذهب إلى أن إدغام تاء الفاعل في الطاء نحو: (حَبَطٌ) أحسن منه في المنفصل نحو: (انقُطْ تَومَا)، فهو يرى أن إدغام التاء في الطاء في كلمة واحدة أحسن منه في كلمتين؛ وعلة ذلك أن تاء الفاعل تشابه تاء (افْتَعَلَ) من حيث أن كل منهما من كلمة واحدة، وأن الفاعل من الفعل قد يكون بمنزلة بعض حروفه[4]. وممن ذهب مذهب سيبويه أيضا ابن جني رجح إظهار تاء الفاعل وعدم قلبها طاء وحكم أنه الوجه؛ وذكر علة ذلك بقوله: "لأنها زائدة وهي اسم الفاعل والفاعل منفصل من الفعل"[5]، وأنها ليست بمخرجها، بالإضافة أن تاء الفاعل هي علامة إضمار للمظهر، والإظهار قبل الإضمار[6].

وتبع سيبويه أيضا ابن يعيش[7]، ورضي الدين الأستراباذي حيث يرى أن قلب ما قبل تاء (الافتعال)، أكثر من قلب ما قبل تاء الفاعل طاء نحو: (فَحصْطُ)، أو دالا نحو: (فُزْدُ)، وعلل لذلك بقوله: "لأنها على كل حال كلمة وإن كانت كالجزء"[8]. وكذلك

---

(3) ينظر: ابن جني، المنصف، 2/ 232.

(4) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 3/ 272.

(5) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 5/ 445-446.

(1) ينظر: أبو علي الفارسي، التعليقة، 5/ 199.

(2) ابن جني، المنصف، 2/ 332.

(3) ينظر: المرجع السابق: 2/ 334.

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 10/ 151.

(5) رضي الدين الأستراباذي، شرح الشافية، 3/ 288.

الشاطبي ذهب مذهب سيبويه وحكم أن الأعرف عدم قلب تاء الفاعل إلى طاء؛ لأن التاء كلمة أخرى وأن اتصلت بالفعل فهي ليست كالمتصل الأصلي، وقلب تاء الفاعل طاء لغة قليلة لبعض العرب، ووجه تشبيههم تاء الفاعل لتاء (الافتعال)، هو اتصال الفاعل بالفعل فأصبح كالجزء منه وتغيرت حركة آخره إلى السكون؛ حتى لا تجتمع أربع حركات متوالية، ولم يفعلوا هذا مع الضمير المنصوب نحو: (فعلنا)؛ إذ الضمير هنا ليس كالجزء من الفعل، فشبهوا تاء الفاعل بتاء (افْتَعَلَ) فقد أسكنت فاء الكلمة قبل التاء وهي جزء من الكلمة، إلا أنه رجح عدم قلب تاء الإضمار طاء فقال: "هذه لغة قليلة وقياسها ضعيف، من حيث عومل المنفصل معاملة المتصل"[(1)].

وبعد، فالراجح عدم قلب تاء الفاعل إلى طاء كما تقلب تاء (افْتَعَلَ) عند بعض العرب طاء، وإن تشابهت مع تاء (افْتَعَلَ) في الاتصال بالفعل، وإن غُيرت حركة آخره إلى السكون؛ لئلا تتوالى أربع حركات، كما أسكنت فاء (افْتَعَلَ) قبل التاء فشابهتها في البِنْيَة، فعدم القلب أجود وأعرب كما حكم بذلك سيبويه لاختلافهما في عدة أوجه؛ لأن تاء الفاعل علامة إضمار وجاءت لزيادة المعنى، وهي غير لازمة في الفعل، بدليل أنها لا تلحق الفعل إذا أضمر فيه للغائب. فلا تقلب تاء الفاعل طاء وتدغم فيما قبلها، فالإدغام يجعلها لازمة للفعل لا تنفك عنه، وهي ليست كذلك؛ لأن الضمير في الفعل على نية الانفصال، فليست منه، وعليه فقلبها وإدغامها ليس قويا، في حين أن التاء في (افْتَعَلَ) جزء من الوزن لا ينفك عنه، فيما يعرف بأوزان الخماسي المزيد، وصار للبنية معنى بالزيادة لا تفارقه كالأفعال المجردة تماما.

وإن جازت عند بعض العرب ممن تُرضى عربيته- كما عبر بذلك سيبويه- فقلبوا تاء الفاعل طاء، إلا أنها لغة قليلة؛ لذا حين حكم سيبويه بأجود قرن معه الحكم (أعرب)، فأصل الاستعمال اللغوي عند العرب عدم قلب تاء الفاعل طاء، فالمطرد قلب تاء (افْتَعَلَ) طاء، أما قلب تاء الفاعل طاء فغير مطرد.

---

(6) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، 9/ 378.

ISSN: 2709-5312

المسألة الخامسة:

في "باب ما تُقلب فيه السين صاداً في بعض اللغات"[1]

قال سيبويه رحمه الله: "تقلبها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة، وذلك نحو: (صقت)، و(صبقت). وذلك أنها من أقصى اللسان، فلم تنحدر انحدار الكاف إلى الفم، وتصعّدت إلى ما فوقها من الحنك الأعلى ... والخاء والغين بمنزلة القاف، وهما من حروف الحلق بمنزلة القاف من حروف الفم، وقربهما من الفم كقرب القاف من الحلق، وذلك نحو: (صالغ) في (سالغ)، و(صلخ) في (سلخ). فإذا قلت: (زقا)، أو (زلق)، لم تغيّرها؛ لأنها حرف مجهور، ولا تتصعّد كما تصعّدت الصاد من السين، وهي مهموسة مثلها؛ فلم يبلغوا هذا إذ كان الأعراب الأكثر الأجود في كلامهم ترك السين على حالها"[2].

هذه المسألة في قلب السين صادًا إذا جاءت القاف بعدها في كلمة واحدة، نحو: (صَبَق) في (سبق). والقاف حرف مجهور ومُستعلٍ، والسين حرف مهموس ومُستفل؛ فجاز إبدال السين بحرف يوافقها في الهمس والصفير، ويوافق القاف في الاستعلاء وهو الصاد، كما جاز إبقاء السين على أصلها، وهو موضع الحكم بأجود في هذه المسألة.

وذكر سيبويه أن السين تُقلب صادًا إذا جاء بعدها حرف القاف في كلمة واحدة، وذلك أن مخرج القاف من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، والسين من بين طرف اللسان وفويق الثنايا، وبما أن القاف حرف مجهور ومُستعلٍ، والسين مهموس ومُسْتَفلٍ؛ كرهوا في النطق الخروج من المهموس المُستفل والتصعّد إلى المجهور المُستعل؛ لثقله فأرادوا القلب للتقريب بين السين والقاف، وأبدلوا من موضع السين أشبه الحروف بالقاف وهو الصاد؛ ليكون تناولهما من وجه واحد، فالصاد حرف إطباق تصعّد إلى الحنك الأعلى، فشاركت القاف في التصعّد، وهو أيضًا مهموس ورخو مثل السين ومن موضعها

---

[1] سيبويه، الكتاب، 4/ 479.

[2] المرجع السابق: 4/ 480.

ISSN: 2709-5312

نفسه، وكلاهما من حروف الصفير، فقلبوا السين صادًا حتى تناسب القاف بعدها، ولم يبالوا ببُعد المُخرجين ولا ما بينهما من حروف؛ لاشتراكهما في الصفة[1].

وكذلك الخاء والغين يجوز أن تُقلب السين معهما إلى صاد، فهما بمنزلة القاف، فالخاء والغين من حروف الحلق، وهما الأقرب إلى الفم كقرب القاف من الحلق، وهي من حروف الفم، نحو قولهم: (صَلَخَ) يريدون (سَلَخَ). وقد صرّح سيبويه أن هذا في لهجة بني العنبر، وهي قبيلة عربية من قبائل بن عمرو بن تميم بن مُرّ[2]. كما قلبوا السين صادًا بعد الطاء، فالطاء في الاستعلاء مثل القاف، فقالوا: (صاطع)، في (ساطع)، وذكر سيبويه أن قلبهم السين قبل الطاء أولى من قلبها قبل القاف؛ لأن السين أقرب إلى مُخرج الطاء من مُخرج القاف.

أما الزاي فتختلف عن السين، وإن كانت من موضعها، فلا تُقلب الزاي إلى الصاد إن جاء بعدها قاف في كلمة واحدة، نحو: (زَلَقَ)، فلا يُقال: (صلق)؛ لأنها حرف مجهور والسين مهموسة، ولا تتصعّد تصعّد السين مع الصاد في حين تُقلب السين صادًا؛ لاتفاقهما في المُخرج والهمس. ومع جواز قلب السين صادًا؛ لكن سيبويه رجّح بقاء السين على حالها دون قلب، وحكم أنه الإعراب الأكثر الأجود[3].

وممن ذهب مذهب سيبويه المبرد في باب سماه (ما تُقلب فيه السين صادًا، وتركها على لفظها أجود)؛ لأنها الأصل، وإنما جاز القلب للتقريب مما بعدها من الحروف المستعلية، وجاز على التراخي بينهما؛ لكن كلما زاد التراخي؛ كان بقاء السين على حالها أجود[4].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 4/479-480، وابن يعيش، شرح المفصل، 10/51-52.

(2) ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، جمهرة أنساب العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط5، القاهرة: دار المعارف، د. ت، ص207، 208.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/480.

(4) ينظر: المبرد، المقتضب، 1/360.

وذهب ابن السراج مذهب سيبويه[1] وتبعه السيرافي، الذي يرى أن الإعراب الأكثر ترك السين على حالها[2]. وعلل أبو علي الفارسي جواز قلب السين صادًا قبل القاف حتى وإن بعدت المخارج بقوله: "إنما قويت عليها؛ لاشتراكهما في التصعّد وإن تفاوت المخرجان، كما أدغمت الواو في الياء؛ لاشتراكهما في اللين وإن تباعد المخرجان"[3].

وتبعه ابن يعيش[4]، ورجّح ابن الحاجب بقاء السين على حالها، ويرى أن البيان أكثر فيها[5]. وتبعهم الرضي وشبّه قلب السين صادًا قبل القاف بالإمالة في تقريب صوت من صوت، وأن الإبدال جاز إذا كانت القاف بعد السين، أما إذا تقدّمت القاف فلا مُسوّغ للإبدال؛ لثقل النطق لأن فيه انحدار للصوت من عالٍ[6].

والراجح عدم قلب السين صادًا بعد القاف؛ وذلك لاعتبار الأصل في الاستعمال، بالإضافة إلى قلة استعماله، وهو ما رجّحه سيبويه، وحكم أنه الأعرب الأكثر الأجود. وإطلاقه حكم الأجود مقرونًا بـ(الأعرب)، و(الأكثر)؛ لأن قلب السين صادًا هو في لغة بني العنبر، وليس أصلاً في الاستعمال اللغوي؛ لذا جوّد بقاء السين على حالها، على الرغم من التشابه بينها وبين الصاد في الهمس والرخاوة والصفير، وموافقتها للقاف في التصعّد والاستعلاء.

وعلى الرغم من هذا، فإن قلب السين ليس بالمختار عند سيبويه، ولا الكثير في كلام العرب؛ بل هو في لغة من لغاتها، ودفع بني العنبر إلى ذلك رغبتهم في تجانس الحروف وطلب الخفة في النطق، حين استصعبوا التصعيد في النطق والانتقال من الحرف المستفلي

---

(1) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 431/3.

(2) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 456/5.

(3) أبو علي الفارسي، التعليقة، 211/5.

(4) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 51/10.

(5) ينظر: ابن الحاجب، الكافية في علوم النحو، ص95.

(6) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الشافية، 230/3.

إلى الحرف المستعلي، وأصل الاستعمال في بقاء السين على حالها، هو ما جاء به القرآن الكريم.

المسألة السادسة:

في "باب ما كان شاذًّا مما خفّفوا على ألسنتهم وليس مطردًا"[1]

قال سيبويه رحمه الله متابعًا: "فمن ذلك ستٌّ، وإنما أصلها سِدْسٌ، وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم ... ومن ذلك قولهم: (وَدٌّ)، وإنما أصلُه (وَتِدٌ)، وهي الحجازيَّة الجيدة، ولكنَّ بني تميم أسكنوا التاءَ كما قالوا في (فَخِذ): (فَخْذٌ)، فأدغموا. ولم يكن هذا مطردًا لما ذكرتُ لك من الالتباسِ، حتى تجشموا: (وَطْدًا)، و(وَتْدًا)، وكان الأجودُ عندهم (تِدَةً)، و(طِدَةً)؛ إذْ كانوا يَتَجَشّمون البيانَ"[2].

هذه المسألة في إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة واحدة، وهو شاذ وليس بمطرد، نحو: (وَدٍّ) في لغة بني تميم، وأصلها (وَتِد) عند أهل الحجاز؛ وهي الجيدة، قال التميميون في المصدر وتدًا، ويُقال: (تدة) وهو موضع الحكم بأجود في هذه المسألة.

وذكر سيبويه بعضًا مما أُدغم في المتقاربين في كلمة واحدة؛ طلبًا للخفة، وكان شاذًا وليس بمطرد، من ذلك: (ستٌّ)، وأصلها (سِدْسٌ). ومما يُستدل به على ذلك أن جمعها (أسداس)، وإنما حملهم على الإدغام في (سِدْسٌ) وصارت (ست)، هو كثرة استعمالهم لها في كلامهم، حين استثقلوا سينين متطرفتين وبينهما دال ساكنة وهي قريبة المُخرج من السين، فكرهوا إدغام الدال في السين فتلتقي ثلاث سينات؛ فتثقل الكلمة، ولا يمكن إدغام السين في الدال؛ لأنها من حروف الصفير، ولا تُدغم في غيرها حتى لا تذهب ميزة الصفير، ومن ثم أبدلوا مكان السين أشبه الحروف بالسين من حيث الهمس ومن موضع

---

[1] سيبويه، الكتاب، 481/4.

[2] المرجع السابق: 481/4-482.

الدال؛ وهي التاء، (سدت)، ثم أدغموا الدال في التاء (ستّ)، ولم يقلبوا السين صادًا؛ لأن الصاد فيها إطباق، وكذلك لم تُقلب السين زايًا؛ لأن الزاي حرف مجهور والسين مهموسة، وإذا قلبوا السين صادًا أو زايًا لكانت كالسين، وهذا مستثقل[1].

ومما شذّ إدغامه قول التميميين: (وَدّ) وأصله (وَتِدٌ) في لغة الحجازيين؛ وهي الجيدة، لكنَّ بني تميم أسكنوا التاء كما أسكنوا العين في (فَخِذ)، (فَخْذٌ)، فقالوا: (وَتْدٌ) وحين أسكنوا التاء أدغموها في الدال فصارت (ودّ)، وهذا ليس بمطرد؛ لأنه يؤدي إلى اللبس، فلا يُعرف هل هو إدغام مثلين (ودد)، أو إدغام متقاربين (وَتْد)؛ لأن الإدغام في كلمة واحدة.

وقال بنو تميم في المصدر: (وتدًا)، إذ تكلّفوا البيان، والأجود كما حكم سيبويه أن يُقال: (تِدَةٌ)؛ أمنًا من اللبس حتى لا يُتوهّم أن المدغم عين ولام الكلمة. و(تدة) حدث فيها إعلال بالحذف، حُذفت الفاء في المصدر، وهي من باب (وعد)، والمصدر (عدة)[2].

وممن ذهب مذهب سيبويه في (تدة) مصدر لـ(وتد) ابن السراج[3]، والسيرافي[4]، وأبو علي الفارسي[5]، وابن جني، الذي ذكر أن المصدر (تدة) حدث فيه إعلال بالحذف، فحُذفت الفاء في المصدر، وهي من باب (وعد) مصدره (عدة)[6]. وتبعهم الأعلم الشنتمري في أن (ودّ) شاذّ؛ لما فيه من اللبس، وأن المصدر من (وتد)، و(وطد): (تِدَة)، و(طِدَة)، وليس (وتدًا)، و(وطدًا)؛ لسكون التاء والطاء وبعدهما الدال؛ وهذا مُستثقل[7].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 482/4، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، 458/5، وابن جني، سر صناعة الإعراب، 197/1.

(2) ينظر: سيبويه، الكتاب، 482/4.

(3) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 432/3.

(4) ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 459/5.

(5) ينظر: أبو علي الفارسي، التعليقة، 215/5.

(6) ينظر: ابن جني، الخصائص، 155/2.

(7) ينظر: الأعلم الشنتمري، النكت، 430/3.

ووافقهم ابن الأثير، في أنه إذا كان الإدغام يُلبس فلا يجز، حيث قال: "(وتد يتد)، و(وطد يطد)، وقالوا في مصدرهما: (تدة ووطدة)، كأنهم كرهوا (وتدًا ووطدًا)؛ لأنهم مع بيانه وإدغامه بين نقل مكروه، ولبس مانع"[1].

ورأى ابن يعيش عدم إدغام التاء في الدال في (وتد)؛ كراهة اللبس، ولئلا يتوهّم أنه إدغام في المضاعف من (ودد)، وإذا قالوا: (وتد يتد ودّ يدُّ) من (يوتدّ)، لتوالى إعلالان حذف الواو – وهي فاء الكلمة– لوقوعها بين ياء وكسرة، والثاني قلب التاء إلى دال وإدغامها في الدال[2].

وتبعهم ابن عصفور في تعليل شذوذ إدغام (ودّ)؛ لاجتماع التاء الساكنة مع الدال؛ للتقارب الذي بينهما كأنهما مثلان، واستدلّ على استثقالهم التاء الساكنة قبل الدال باجتنابهم (وتدًا)، و(وطدًا) مصدرًا لـ(وتد)، و(وطد)، وعدولهم عنها إلى (تدَة) و(طِدَة)، بحذف فاء الكلمة كـ(عدة)[3].

وتبع ابن الحاجب سيبويه في شذوذ (ستّ) إدغام (سدس)؛ لكنه شاذ لازم، ويرى عدم الإدغام في الكلمة؛ إذ يلبس في تركيب آخر، كـ(وطد) و(وتد)، فلا يُقال في مصدرهما: (وطدًا) و(وتدًا)؛ لما يؤدي إلى الثقل أو اللبس، وأن (ودّ) في لغة بني تميم ليس بمطرد[4]، ووافقه الرضي الأستراباذي[5].

وتبعهم أبو الفداء، وأوضح أن العبرة في ذلك ثقل النطق الدافع إلى التغيير، قال: "قالوا في مصدر (وطد) و(وتد): (طدة)، و(تدة)، ولم يقولوا: (وطدًا)، و(وتدًا)؛ لأنه

---

(1) ينظر: ابن الأثير، البديع في علم العربية، 630/2-631.

(2) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 132/10.

(3) ينظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، 716/3- 717.

(4) ينظر: ابن الحاجب، الكافية، ص98.

(5) ينظر: الرضي الأستراباذي، شرح الشافية، 267/3-368.

مُستثقل إن لم يُدغم، وملبس إن أُدغم؛ إذ لو قلبوا الطاء والتاء في (وطدًا) و(وتدًا)، وأدغموا؛ لصار (ودًّا) فيُلبس بقولك: (ودّ) من غيره"[1].

وبعد، فالراجح في (وَتِد) و(وَطِد) أن يكون مصدرهما (تِدَة) و(طِدَة)، وهو أجود من: (وتدًا) و(وطدًا) كما حكم سيبويه؛ لاعتبار أمن اللبس، والبُعد عن اضطراب النطق باللفظ، فالإدغام يحسن في المتقاربين كما يحسن في المتماثلين وقياسًا عليه؛ وعلى هذا جاز الإدغام إذا خيف الاستثقال في النطق والكلام، ولعل هذا ما رغّب بني تميم في إدغام (ودّ) في (وَتِد)، بعد أن أسكنوا التاء، ثم أدغموها في الدال؛ ولكنه ليس بمطرد لاعتبار الأصل في الاستعمال اللغوي؛ لأن إدغامهم يؤدي إلى اللبس فيه، فلا يُعرف هل هو إدغام في المضاعف أو المتقارب؛ لذا فالبقاء على الأصل أجود من الإدغام إذا تعذّر التخفيف بالإدغام، فأصل الاستعمال وضوح المعنى والإفهام. وقد قال بنو تميم في المصدر: (وطدًا)، و(وتدًا)؛ إذ تجشّموا البيان، والأجود (تِدَة) و(طِدَة)، بحذف الأول وإبدال بتاء تأنيث في الآخر في المصدر على زنة (فعلة).

وفي العربية يُعوّض عن المحذوف؛ بغية الإبقاء على بنية الكلمة نافعة في اسمها أو فعلها من حيث اللفظ في عدد الحروف، وفي فهم المعنى واضح دون لبس.

[1] ينظر: أبو الفداء، الكناش في فني النحو والصرف، 319/2.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة ألخص أهم النتائج بما يأتي:

- أن سيبويه لا يطلق الحكم النحوي جُزافًا؛ بل بالاعتماد على أسس ومعايير معينة، والأسس التي اعتمد عليها عند إطلاق الحكم بـ(أجود): السماع، والقياس، والفصاحة، والأصل في الاستعمال اللغوي عند العرب.
- – أن سيبويه حين يفاضل بين جواز أمرين، يضع نصب عينيه الناحية التركيبية والدلالة اللغوية، ومراعاة حال المخاطَب، وصحة الاستعمال عند العرب.
- ليس في المطلق أن يعني سيبويه بـ(أجود)، و(الأجود) الكثير في الاستعمال، فالحكم بـ(أجود) أو (الأجود) حكم نوعي لا كمي، فليس بالضرورة أن يكون سبب اختيار سيبويه وتفضيله لأمر على الآخر لشيوعه فقط.
- قد يرجّح سيبويه أمرًا على الآخر، ويحكم بـ(أجود)، و(الأجود) – وهو كثير وشائع– حينها يقرن الحكم (أجود) بأكثر، أو الأكثر.
- حين يحكم سيبويه بـ(أجود) أو (الأجود)، يذكر علة الجودة، ويوضّح سبب تفضيله لهذا الوجه على الآخر، وغالبًا يذكر العلة بعد الحكم بـ(أجود) أو (الأجود)، ومن ذلك قوله: (والبيانُ عربيٌّ جيّد، وهو أجودُ منه في الضادِ؛ لبعد المُخرجين، وأنه ليس فيها إطباقٌ)، وأحيانًا يحلّل المسألة النحوية ويختمها بالحكم بـ(أجود)، أو(الأجود)، من ذلك قوله: (فإذا قلت (زَقَا) أو (زَلَقَ) لم تغيّرها؛ لأنها حرف مجهور، ولا تَتصعد الصاد من السين، وهي مهموسة مثلها، فلم يبلغوا هذا؛ إذْ كان الأعرَبُ الأكثر الأجودُ في كلامِهم تَرْكَ السِّين على حالها).
- أن سيبويه لا يحكم بـ(أجود)، أو (الأجود) على استعمال لغوي مقتصر على لهجة معينة، ويرجحه على أصل الاستعمال اللغوي عند العرب.

ISSN: 2709-5312

- قرن سيبويه الحكم (أجود)، و(الأجود) بحكم آخر كأحسن وأجود، أو الأجود الأكثر، وأجود وأقيس؛ ليعرفنا أن الصحة في اللغة والجودة والقرب من الصواب درجات تتفاوت، وهذا دليل على مرونة اللغة، ودقة التعبير عند سيبويه

ISSN: 2709-5312